International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

علـي بن عبدالله العنزي[1], د. بسام البسام

[1]مدينة الملك فهد الطبية/جامعة الملك سعود

Aakalenizi@kfmc.med.sa

تاريخ استلام البحث: 2022/4/23 **تاريخ نشر البحث: 2022/6/8**

الملخص:

إن الميزانية العامة لدولة هي الأداة المهمة في رسم سياستها المالية والتي تنعكس على التنمية وتحقق الأهداف الإستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية لدولة. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية في الحد من العجز ودعم الاستدامة والكفاءة والفعالية في الإنفاق والاستفادة من الفوائض والتخطيط بعيد المدى، وذلك بعد استعراض عناصر الحوكمة ومالها من تأثير على الميزانية العامة والاستفادة من الدراسات السابقة والتجارب الدولية في تحقق كفاءة الميزانية العامة وفعاليتها. وكما هو معروف أن المملكة العربية السعودية تمر في مرحلة تغير جذري وتحول كبير في الجوانب الاقتصادية والإدارية والحرب على الفساد، فيها يتم تعزيز الشفافية والرقابة والحد من الفساد المالي والإداري ورفع كفاءة الإنفاق والمشاركة المجتمعية. وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات وأن الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية لازالت بحاجة إلى مشروع إصلاح كبير في مراحل الميزانية والتخصيص المالي والشفافية والكفاءة في الإنفاق، حيث يكمن سر هذا الإصلاح في تطبيق مفهوم الحوكمة على الميزانية العامة في المملكة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الميزانية العامة، الميزانية العامة، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

الميزانية العامة هي بمثابة الأداة المهمة والفاصلة في السياسة المالية العامة لأي دولة، فلابد أن تخضع أقصد الميزانية العامة إلى تقييم دقيق ومفصل كمطلب لتأثيرات الدولية والعولمة من خلال الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمشاركة هذا يكون بمثابة تحقيق للحوكمة (ديلمي، 2017). والسبب يكمن إلى أن الميزانية العامة لها دور فعال في اقتصاد ونهوض البلد، كالدم الذي يجري في عروق الحكومة، وهذا الدور الفعال هو الذي يوضح ويعكس مدى تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمصلحة العامة بل حتى السياسة (البسام ب.، 2018). كانت العولمة ولا زالت مستمرة في ترافق مع الانفجار والتطور الضخم الحاصل في عالم التقنية والمعلومات والاتصال المرئي والاندماج وانفتاح العالم على بعضه، مما أصبح كالبلد الوحد فهي كفيلة الى دفع واقحام عناصر الحوكمة لتوجيه وارشاد الموارد التنموية والخدمية والمال العام لتضمن نزاهة ممارسات السياسات المالية والاقتصادية والحد من الفساد المتمثل في السياسات المالية في ميزانية الدولة (العلجة، 2013). إن في تطبيق عناصر الحوكمة يتم تحقيق الاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي ويتم تحقيق العدالة في التوزيع ورفع معدل النمو الاقتصادي

(المسيطير، 2019). موازنة الدولة التي تتضمن الأجور والبدلات والمشاريع والبرامج على شكل ايرادات ومصروفات، تحت رقابة واعتماد السلطات التنفيذية والتشريعية لدعم التنمية، وهنا يجب أخذ مفهوم المؤسساتية بالحسبان لأن الميزانية العامة لدولة تؤثر وتتأثر بعدة اتجاهات (أندرسون، 2010). حيث لا يكون تأثير الميزانية العامة فقط على القطاع العام لدولة بل لها أثرها على الاقتصاد والقطاع الخاص والغير ربحي، لأن يكون هناك نمو اقتصادي واستحداث وظائف والسبب يعود إلى أن أغلب المشاريع التنموية لدولة تُنفذ من قِبل القطاع الخاص (البسام ب.، 2018). الميزانية العامة تكون على شكل بيان تقديري تفصيلي معتمد من السلطة التشريعية يحتوي على الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة أن تحصل عليها والنفقات او المصروفات التي يستلزم على الدولة صرفها على البنود المجدولة خلال سنة مالية (الذيابي، 2012). هذه المصروفات والإيرادات يتم توجيهها لتحقيق السياسة المالية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة فهي تعتبر مؤشر عام للمستقبل من خلال تلك الأهداف الإستراتيجية المرسومة وتمر بأربعة مراحل، الإعداد والتحضير والاعتماد والتنفيذ والرقابة (البسام ب.، 2019). يوجد هناك علاقة بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في القطاع العام من خلال المشاركة في اتخاذ القرار والمساءلة والمحاسبة والشفافية ومحاربة الفساد واللامركزية والعدالة (البسام ب.، 2016). وتعزز الحوكمة زيادة كفاءة وفعالية الميزانية العامة عن طريق التخصيص لنفقات متوافقة مع المعايير التي يكون فيها اتباع اسلوب الاستخدام الأمثل للموارد وهذا يعكس صورة جودة الأداء الحكومي (البسام ب.، 1439). فسوف تتناول هذه الدراسة مدى فعالية تطبيق الحكم الرشيد على الميزانية في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشة الحوكمة وعناصرها وآثرها واستعراض بعض التجارب الدولية.

سبب اختيار الموضوع

لأن تطبيق مبادئ الحكومة في القطاع العام يساهم في رفع كفاءة وفعالية الخدمات وتحقيق إستراتيجية الدولة
ولأن الحوكمة وما تحتويه من مبادئ(مشاركة – مساءلة – محاسبة – محاربة فساد – شفافية - سيادة القانون – جودة التشريعات) تعزيز التنمية والبشرية والاقتصادية لدولة (البسام ب.، 2018). ومن أهداف الحوكمة تحقيق اللامركزية الإدارية وتفعيل الرقابة مما يساعد في التحكم في الفساد المالي والإداري وينعكس ذلك على جودة الأداء الحكومي إيجاباً، وهذا يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لجميع البرامج العامة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد مما يعزز نمو الإيرادات ودعم الاقتصاد لدولة (البسام ب.، الحوكمة في القطاع العام ، 2016). حيث أنه ثبت أن كل ما كان هناك التزام في عناصر الحوكمة كان بالمقابل هناك عملية ترشيد ناجحة في الإنفاق (رقوب، 2017). ولأن هناك علاقة بين عناصر الحوكمة مثل الشفافية والمحاسبة والمسائلة من جهة والميزانية ذو كفاءة وفعالية من جهة اخرى (Egbide, 2012).
مشكلة الدراسة يركز هذا المشروع البحثي في مدى التزام الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية بمبادئ الحكم الرشيد؟ مع تقدم التوصيات اللازمة.

الإطار النظري

مفهوم الحوكمة والحوكمة المالية والميزانية العامة وحوكمة الميزانية في المملكة:

مفهوم الحوكمة:

هناك العديد من المسميات أو المصطلحات للحوكمة مثل الحكمانية والحكم الرشيد والحاكمية، إلا أنها تتحد بالمعنى، فهي الطرق والأساليب التي تدار بها شؤون الدولة العامة، أيضاً هي طريقة عمل الحكومات في إدارة شؤون البلاد ومشاركة القطاع الغير حكومي والأفراد في صنع السياسات العامة لدولة وإخاذ القرارات والمراقبة والتنفيذ (البسام ب.، 2016). وتعرف الأمم المتحدة الحوكمة بأنها المشاركة والمسائلة والشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول والامتثال إلى سيادة القانون، وفي القطاع العام هي الشفافية والمساءلة والإصلاح التنظيمي والقيادة. وربطت الأمم المتحدة مفهوم الحوكمة بالعمليات السياسية والمؤسسية بالنتائج التي تحقق التنمية (Nations، 2021). وقد عرفها البنك الدولي أنها أسلوب ممارسة القوة وادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية (الرفاعي، 2019).

الحوكمة في القطاع العام وعناصرها والحوكمة في المملكة:

الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة ومؤسساتها وذلك بزيادة نسبة رضى الأفراد عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام في الدولة من خلال تطبيق عناصر الحوكمة، وهي المحاسبة والمساءلة والالتزام بالقوانين والأنظمة والنزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والمساواة بين المواطنين وتطوير الأداء المؤسسي والمتابعة والتقييم المستمر والإدارة الفعالة للمخاطر والأزمات المالية ومحاربة الفساد (الحبشان، 2020).
ولأهمية الحوكمة في التنمية ومحاربة الفساد والفقر وتعزيز الاقتصاد والديموقراطية والمشاركة ولأهمية وجود مثل هذه العناصر في القطاع العام تم الاتفاق على عدة عناصر مشتركة بين المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية على معايير للحوكمة (البسام ب.، 2016) منها:

أولا: المشاركةParticipation .

أي المشاركة الأفراد والمنظمات الغير حكومية في ادارة شؤون الدولة والمشاركة في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار. وتكون المشاركة مباشرة مثل الانتخابات أو غير مباشرة، ولتحقيق مفهوم المشاركة لابد من مزامنة ذلك بحرية إبداء الرأي إشراك جميع فئات المجتمع من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية في التنمية وفي أخذ القرارات (البسام ب.، 2016).

ثانياً: المساءلة والمحاسبة Accountability.

وفيها تحديد المسؤوليات وتوزيعها بين العاملين أو المسؤولين ومن هذا المبدأ يكون هناك نظام لمحاسبة المقصرين، وهذا عكس تشتت المسؤوليات وعدم وضوح الأدوار. وفي تطبيق المساءلة والمحاسبة على المسؤولين ومتخذي القرار تعزيزاً لرقابة على الأداء في القطاع العام (البسام ب.، 2016).

ثالثاً: الشفافيةTransparency .

أي توافر كل من التعامل النزية والمكتمل والوضوح والإفصاح عن المعلومات التي تهم أصحاب المصلحة (الرفاعي، 2019).

رابعا: سيدة القانونRule of Law .

احترام القانون والامتثال له من قِبل السلطات والحكومة، ففيه تحقيق للعادلة بين الأفراد والمنظمات ويعتبر حق من حقوق الأفراد، لذلك يوصى دائماً بتجدد الأنظمة (البسام ب.، 2016).

خامساً: جودة التشريعات (الانظمة)(regulations) Quality of legislation .

التشريعات والأنظمة فيها تحقيقاً لمبدأ العدل والمساواة بين متلقي الخدمات العامة، ففي وجود أنظمة متطورة وذات جودة عالية هذا يعكس مستويات متقدمة من الحوكمة لأنها هي الأساس القانوني والنظامي بين القطاع العام والمنظمات الغير حكومية (البسام ب.، 2016).

سادسا: فعالية أداء الحكومة Effective government performance.

ل
ابد من أن تكون السريعات والقوانين التي تنفذها الدولة تلبي احتياجات المستفيدين بكل كفاءة وفعالية وذلك بوضع الخطط الإستراتيجية وتنفيذها ومراقبتها لتحقق النجاح في تقديم الخدمات العامة بتميز وهذا النجاح للحكومة يعكس مدى فعالية أدائها والاستخدام الأمثل للموارد (البسام ب.، 2016).

سابعاً: محاربة الفساد.

تتبنى كثير من المنظمات الدولية مكافحة الفساد والحد منه ونشر الوعي بإضراره اقتصاديا واجتماعيا وتنموياً بل أكثر من ذلك أن آثاره السلبية تشمل جميع نواحي الحياة مثل منظمة الشفافية الدولية.

ثامناً: الاستقرار السياسي والإداري Political and administrative stability .

استقرار الحكومة وعدم التغيير بشكل متكرر خلال فترة زمنية قصيرة ليتسنى للحكومات العمل بالتخطيط الإستراتيجي وتنفيذ تلك الخطط وتحقيق التنمية المستدامة لدولة، ليحث أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يكون بمثابة البيئة الجاذبة والخصبة والمشجعة للاستثمارات (البسام ب.، 2016).

الحوكمة في المملكة العربية السعودية شهدت تقدماً ملحوظا في السنوات الأخيرة مثل مشاركة الأفراد في رسم السياسات العامة، وإطلاق المجالس البلدية وانتخاب نسبة من أعضاء تلك المجالس ومشاركة هيئة المحاسبين في صياغة السياسات المالية . وهذا يعكس الإشراك في إدارة الشأن المحلي والوطني وهذا مما يعزز تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (البسام ب.، 2016). وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مستويات تطبيق الحوكمة أو بعض عناصرها في القطاع العام مثل منظمة الشفافية الدولية ومؤشر الحوكمة الدولي Worldwide Governance Indicators WGI

منظمة الشفافية الدولية International Transparency من المنظمات الدولية التي قيمت 180 دولة. وفقاً CPI Index: Perception Corruption والتي تأسست في عام 1993 في برلين تُعنى بمكافحة الفساد من خلال عدة مؤشرات ولها أكثر من تسعة أفرع بعدة دول. يصدر منها عدة مؤشرات وتقارير مثل مؤشرات مدركات الفساد. حيث يتمً تقييم كل مدرك (من صفر) الى (100) بينما الرقم صفر يشير إلى أكثر فسادا والرقم 100 أكثر نزاهة. هذه المؤشرات والتي تعكس مستوى الفساد ولكن في محتواها بعض المعايير والتي تتوافق مع عناصر الحوكمة مثل: الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام وتضارب المصالح وتحويل الأموال وجهود مكافحة الفساد والإنجازات ومدى قدرة الحكومة في تطبيق القانون وحصر الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة. وكانت المملكة قد حصلت على البيانات التالية من 2012 وحتى 2020م:

الجدول (1): مؤشر الشفافية الدولية للملكة العربية السعودية

SAUDI ARABIA	out of	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
CPI score	100	53	53	49	49	46	52	49	46	44
Rank	180	52	51	58	57	N\A	N\A	N\A	N\A	N\A

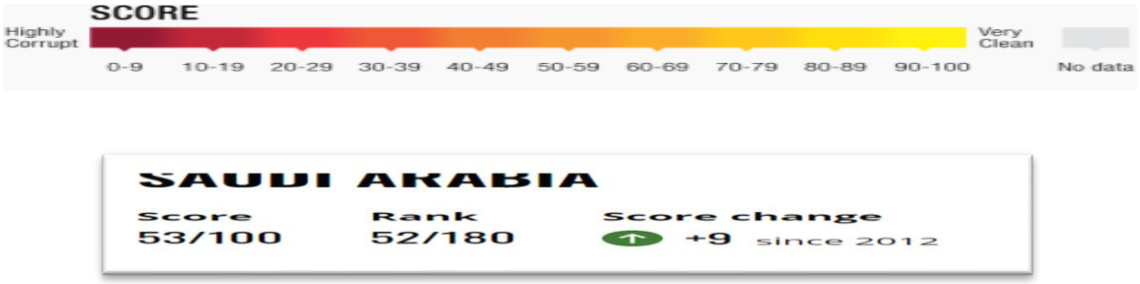

شكل. 1: تغيير المؤشر من عام 2012 وحتى 2020

وتشير البيانات علاه نسبة التغيير الحاصلة في المؤشر للمملكة من عام 2012 وحتى عام 2020 م بحوالي 9 % وهذا يترافق مع إنشاء المملكة العربية السعودية هيئة مكافحة الفساد كالهيئة مستقلة واطلاق رؤية 2030 للبلاد لذلك توضح الأرقام علاه ارتفاعا تدريجياً للاتجاه الأكثر نزاهة (International، 2021).

مؤشرات الحوكمة العالمية والتي تقيس ستة جوانب كما هو موضح في الجدول 3 حيث يقيم 214 دولة بشكل سنوي وفي فترة من 1996 م الى 2019 م تم استخلاص آخر عشرة سنوات لمملكة العربية السعودي (Worldbank، 2020).

جدول (3): مؤشر الحوكمة العالمية2020

الأعوام	المشاركة والمسائلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2019	5.91	29.52	64.42	51.92	58.65	62.98
2018	5.91	27.14	64.9	51.92	58.65	65.87
2017	5.91	25.71	62.5	54.81	57.21	65.87
2016	4.93	28.1	63.46	55.77	62.5	63.94
2015	3.45	23.81	60.58	54.33	60.1	58.65
2014	2.96	36.19	62.02	53.85	62.5	59.13
2013	2.82	32.7	58.29	54.98	58.69	59.24
2012	2.82	32.23	58.29	55.92	59.62	57.82
2011	2.35	31.28	45.5	53.55	56.81	48.82
2010	3.79	37.44	55,50	55.98	60.19	59.05

Ranges from 0 (lowest) to 100 (highest) rank

الملاحظ في البيانات أعلاه عن تقييم أداء المملكة في المؤشرات الستة للحوكمة، نجد أن هناك تفاوت من مؤشر إلى أخر، ولكن بشكل عام يوجد ارتفاع طفيف في بعض المؤشرات مثل فعالية الحكومة خلال العشر سنوات يمثل الارتفاع حوالي 11% لعام 2019م . بالمقابل يوجد انخفاض في مؤشر المشاركة والمسائلة بحوالي 8 % في عام 2019 عن عام 2010م

مفهوم الميزانية العامة:

الميزانية العامة هي توقع للمصروفات والإيرادات العامة لسنه مقبلة، وهي تعكس أهداف الدولة وإستراتيجياتها الاقتصادية والمالية (سنوسي، 2018). مفهوم آخر أوسع للميزانية العامة، هي بيان مالي للاقتصاد العام وعلاقته بالاقتصاد القومي، ويكون خطة مالية تحتوي على تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات العامة ويحدد العلاقة بينهما، وتكون الخطة لفترة مقبلة وفي كل سنه يتم اعتمادها من السلطة التشريعية والتنفيذية بالدولة ويتم توجيهها لتحقيق السياسة المالية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة (البسام ب.، 2019)

عناصر الميزانية العامة: والميزانية العامة في المملكة:

عناصر الميزانية العامة هي الإيرادات العامة والمصروفات العامة والميزانية العامة والأصول والخصوم. هي عناصر لا بد من توفرها حال إعداد الميزانية العامة لمعرفة كيفية توزيع بان الميزانية. إن إدارة المال العام يعتبر مجال واسع وشامل وتحدي يواجه جميع دول العالم الصناعية مثل ألمانيا والفقيرة مثل الأردن التي تعتمد على الإعانات، لذلك تؤخذ العديد من الاعتبارات لإدارة المال العام بشكل جيد مثل محدودية الموارد (الدفاع، 2018). وللاستخدام الأمثل في المالية العامة هناك عدة نظريات وقواعد ودورة تمر بها الميزانية العامة. أربعة مراحل تشرح دورة الميزانية العامة وهي أولاً: الإعداد والتحضير ويكون فيه دراسة للوضع الاقتصادي والمالي لدولة من قِبل الأجهزة الحكومية مثل وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط ومجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وجهات اخرى. ثانياً: مرحلة الاعتماد ويكون عن طريق مجلس الوزراء بعد المناقشة والتصديق فترفع للملك ويتم اعتمادها. ثالثاً: مرحلة التنفيذ ويتم فيها خمس عمليات وهي تحصيل الإيرادات منها إيرادات مباشرة مثل الاستثمار أو غير مباشرة مثل الرسوم والضرائب، وصرف النفقات التي تم الموافقة عليها بالميزانية وفقاً لنظام الميزانية، ومرحلة عملية الخزانة Treasury وفيها التسويات وعادة ترتيب الخزنة بين الجهات الحكومية، ومرحلة عملية المناقلات وتتم هذه المرحلة بين بنود الميزانية، المرحلة الأخيرة وهي الحسابات الختامية وتصدر مؤسسة النقد كأكشف حساب من الدولة يوضح فيه أداء الدولة المالي. (المالية، رحلة الميزانية ، 1441) رابعاً: الرقابة على التنفيذ في تحصيل الإيرادات وصرف النفقات ، ويوجد شكلين من الرقابة هي التنفيذية والتي لها سلطة في إيقاف الصرف أو الجباية والرقابة الإشرافية يكون دورها في إعداد التقارير (البسام ب.، 2019).

في المملكة العربية السعودية تبدأ وزارة المالية أولاً بتحديد النفقات أو المصروفات ومن ثم تبدأ ببحث طرق تمويلها كإيرادات عامة. ومرت الميزانية العامة في عدة مراحل منذ بدايتها إلى وقتها الحاضر ولا زالت في تطوير مستمر والهدف من ذلك لتحقيق الخطط الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيزاً لتنمية لمستدامة وفقاً لنظام البنود. ففي عام 1373 هـ صدر أول نظام للميزانية في المملكة فكان هناك ميزانية تمسى الميزانية الموسمية أي اذا كان الموسم ملائم يتم عمل ميزانية مثل الموسم الزراعي وموسم الحج. في عام 1377 هـ كانت أول ميزانية طُبقت بشكل علمي وكانت بداية الميزانية في 1 محرم لاعتماد والاستفادة من موسم الحج والموسم الزراعي كإيرادات للميزانية . حتى عام 1389 هـ تم تغيير بداية الميزانية إلى 1 رجب لأسباب منها (أن الجهات الحكومية مشغولة بالحج وأعمال الحج) وفي عام 1406 هـ عندما تم ربط الريال بالدولار لتفادي تقلبات الأسعار ولضمان الاستقرار النقدي في المملكة، تم تغيير بداية الميزانية إلى 1 يناير أو 10 الجدي إلى هذا الوقت. ووفقاً لنظام الأساسي للحكم الصادر في 1412هـ يكون اعتماد الميزانية بواسطة مجلس الوزراء حيث تبدأ من دراسة الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة ويرسل إلى مجلس الوزراء ويتم إقرار السياسات العامة لدولة مثل السياسات الصحية والأمنية والتعليمية والاستثمارية وسياسات آخري ويتم ترجمة هذه السياسات إلى تعميم يصدر من وزارة المالية إلى الجهات الحكومية وغالباً يكون في شهر 3 من كل سنه ويحتوي هذا التعميم على أن كل وزارة أو جهة حكومية تقوم بإعداد الميزانية وفقاً لسياسات الدولة ومن ثم تُوثق تواريخ إعداد الميزانية. بعد ذلك يكون للجهات الحكومية نوعين من الميزانيات ميزانيات. أولاً: ميزانية المصروفات الجارية أي الرواتب والبدلات وغيره. ثانياً: ميزانية المشاريع أو الرأسمالية يتم فيها إعداد المشاريع والبرامج بشكل عام. ثم تعود إلى وزارة المالية لمناقشة هذه الميزانية. في الغالب شهر 9 يتم مناقشة الجزء الأول الميزانية وهو البدلات والرواتب وفي شهر 10 يتم مناقشة المصروفات الرأسمالية. بعد المناقشة والتعديل يتم إعداد الميزانية لدولة من قِبل وزارة المالية بشكل عام (إيرادات ونفقات وغيره – وميزانية الجهات – وميزانية الوزارة نفسها) فتحال إلى مجلس الوزراء يتم مناقشتها وترفع للمقام السامي وصدور الأوامر الملكية بالميزانية. ولأن الملك هو رئيس مجلس الوزراء غالباً تعقد جلسة استثنائية فتصدر في الأسبوع الأخير أو قبل الأخير في شهر 12 وتبلغ للجهات نهاية شهر 1 ويبدأ الصرف الفعلي في بداية شهر3 (البسام ب.، 2019).

جدول (3): الميزانية العامة للمملكة لخمسة أعوام (المالية، 1442)

	2020	2019	2018	2017	2016
إيرادات	833	917	783	696	528
غير نفطية	320	315	291	256	199
نسبة الغير نفطية	38%	34%	37%	37%	38%
نفطية	513	602	492	440	329
نسبة النفطية	62%	66%	63%	63%	62%
النفقات	1020	1048	978	926	825
العجز	187	131	195	230	326
نسبة الدين العام	26	24	22%	22.7	28.2

من الجدول السابقة يوضح ميزانية الدولة لخمس أعوام سابقة. نلاحظ أن الواردات نفطية تشكل نسبة عالية لأجمالي الإيرادات تتراوح بين 62% و66% بالمقابل أن نسبة الواردات الغير نفطية تمثل نسبة حوالي 34 الى 28%. وهذا مما يجعل صعوبة في إدارة الميزانية والتوقعات لها بسبب تذبذب أسعار النفط وما يمر به من فرص ومخاطر. ولا نغفل أن الإيرادات الغير نفطية تتشكل منها عدة مصادر مثل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على السلع والخدمات والتجارة الدولية وضرائب آخري مثل الزكاة. أما النفقات فهي تتجه للأعلى سنوياً وهذا يعكس السياسة المالية العامة لنفقات التي تنهجها الدولة في استمرارية المحافظة على أسقف الميزانيات المعتمدة للمصروفات، أي عدم تقليصها لضمان عدم تأثير أو تأخير التنمية المخطط لها بالرغم من الظروف التي مرت بها السعودية والعالم أجمع من ظروف اقتصادية بانخفاض أسعار البترول لأسباب سياسية وظروف صحية قد أدت إلى شل تنمية الاقتصاد العالمي وهي جائحة كورونا وبدورها أدت إلى هبوط متسارع في أسعار النفط الذي يمثل معظم واردات السعودية بنسبة تقدر أكثر من 66% من إجمالي الإيرادات. إن استمرار سقف المصروفات بهذا المستوى يؤكد حرص الدولة ومدى الالتزام بالسياسات العامة والسياسات المالية بأولويات الإنفاق لمواجهة تلك الجائحة واستمرار المشاريع والخطط التنموية المخطط لها وعدم تأثيرها ودعم القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى تحقيق

التوازن بين الأهداف المخطط لها لنمو الاقتصاد من جهة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية من جهة آخري (المالية، 1442).

الوضع القائم لحوكمة الميزانية في المملكة:

الميزانية العامة في أي دولة تشكل الدور المحوري والعمود الفقري للاقتصاد والتنمية (الوطن، 2021). فهي تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات على شكل تقرير مالي يُعد سنوياً من السلطة التنفيذية ويُعتمد من السلطة التشريعية وتعكس هذه الميزانية أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية لدولة. وقد تتعرض الميزانية العامة لعجز أو فائض وهذا يعود إلى مدى توفر التخطيط المالي وعوامل أخرى، مثل البيئة الاقتصادية والسياسة وطبيعة الاقتصاد هل أو ريعي أو متنوع والخطط التنموية والإستراتيجية لدولة. فالحفاظ على الميزانية العامة ذات الكفاءة والأداء المالي الجيد والتي تحقق التنمية الشاملة والمستدامة وتكون عوناً لدولة في تحقيق متطلبات المجتمع، ولابد من التخطيط المالي الجيد والرقابة الفعالة والاستخدام الأمثل للموارد والمضي بالتنوع الاقتصادي وتعزيز الحوكمة للميزانية التي تدعم الانضباط المالي والشفافية والنزاهة والحد من إساءة الاستخدام (البسام ب.، 2018).

أما بالنظر لواقع ميزانية المملكة، فالميزانية العامة في المملكة العربية السعودية كإيرادات تعمد اعتمادا كبيراً على واردات النفط والتي تُمثل نسبة ما بين 63 و66% من إجمالي الواردات. أما نسبة الواردات الغير نفطية أقل من 34%. لذلك هناك صعوبة على الدولة في التوقع لمستقبل الواردات بسبب عدم استقرار أسعار النفط، ولابد من الأخذ بالحسبان إن الواردات الغير نفطية تُمثل نسبة كبيرة من الضرائب والتي تزيد سنوياً بمعدل 6% (المالية، 1442). وهي تُعد من الحلول المؤقتة التي لا تدعم الاستمرارية أو التنمية المستدامة والتي هي الهدف الرئيسي لدول النامية (عبدالعزيز، 2012).

لذلك فإن الأداء الحكومي والمالي والأداء الإداري في المملكة عنصر مهم لدعم التنمية الاقتصادية والمستدامة. ومن المعروف أن ميزانية المملكة العربية السعودية فيها اختلاف كبير عن الدول الأخرى: أولاً حيث ضخامة التمويل للخدمات والمشاريع من بند المصروفات أيضاً الرواتب التي تمثل حوالي 53% من بند المصروفات تحقيقاً لهدف رفاهية المواطن، لكن هذا يشكل عبئ على اقتصاد البلد في المدى الطويل. ثانياً تُقل المملكة الإقليمي بما أنها من الدول الأولى في تصدير النفط كمصدر لطاقة والذي يمثل نسبة كبيرة كما ذكرنا من إيرادات الدولة (البسام ب.، 2018). ونظراً لتقلبات الهائلة في أسعار النفط والذي يشكل مصدراً هاماً في إيرادات الميزانية في المملكة أطلقت المملكة أهدافاً إستراتيجية في رؤيتها حددت فيها كثير من التوجهات من خلال عدة برامج ذات علاقة في الإدارة المالية لدولة مثل: تحقيق التوازن المالي في الميزانية العامة لدولة، أيضاً تطوير السياسات المالية من خلال برنامج التحول الوطني وقياس الأداء والخصخصة (المسيطير، 2019). وهذا يعود إلى مدى إدراك القيادة والنظرة ذات البعد الشمولي لتطوير الأداء المالي لدولة وتعزيز دورها الاقتصادي ودفع عجلة الاستدامة المالية.

ولمعرفة مدى التزام المملكة العربية السعودية في تطبيق الحوكمة يوجد العديد المنظمات الدولية التي تقيس ذلك، منها مؤشر الموازنة المفتوحة Budget Transparency Index والذي يصدر سنوياً من شركة الموازنة الدولية الذي يدعم إيصال معلومات الموازنة للجمهور، والتي بدأت في عاد 2006 م حيث تدعم الشفافية والمشاركة والرقابة على الموازنة بمؤشرات تحوي حوالي 145 سؤال منها 109 تقيم مدى توفر معلومات الموازنة للجمهور وحوالي 18 سؤال تقيم مشاركة الجمهور في عملية الميزانية العامة وبقية الأسئلة تقيم دور السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث تم تقيم مائة دولة من صفر إلى مائة درجة. وكانت المملكة من هذه الدول. بالنسبة لشفافية Transparency وفقاً لمؤشر الموازنة المفتوحة، هي إتاحة الوثائق المتعلقة للميزانية العامة لدولة للجمهور بأي وقت على الإنترنت والتي تحوي على كيفية تحصيل الإيرادات وصرف النفقات والتخطيط لهما. تم اختيار ثلاث دول، أعلى دولة نيوزلندا وتم اختيار الجزائر وهي من الدول العربية التي بدأت في تعزيز الحوكمة بشكل عام وحوكمة الميزانية العامة ولها دراسات عدة بهذا المجال. فنلاحظ أن المملكة العربية السعودية كما هو موضح بالشكل(1)، أن في الأعوام من 2009 حتى 2017م تكاد تنعدم الشفافية، وفي عام 2019 وصلت إلى 19، ولكن مازالت في مستوى الانعدام مقارناً بأعلى دولة وهي نيوزلندا حصلت على 87 درجة (IBP، 2019). علما أنه في حال الاطلاع على صفحة وزارة المالية والتوجه للميزانية العامة تجد أن لبيان الميزانية نوعان، بيان مفصل للمختصين وبيان مختصر يسمى نسخة المواطن أو النسخة المختصرة، حيث بدأ العمل بهذه النسخة مؤخراً من باب الشفافية ولكن لا زالت في مستوى لا يفي بالشفافية المطلوبة، بمعنى آخر لا يتم توفير معلومات تفصيلية للجمهور يتم الاعتماد عليها أو قياس الأداء منها (المالية، 1442).

وفي الشكل(2) يقيم مسح الموازنة المفتوحة الرقابة والمشاركة حيث أن الرقابة التي تؤديها السلطات التشريعية والتنفيذية على الميزانية العامة ومدى فعاليتها فأعلى درجة وصلت إلى المملكة هي 11 درجة وتعتبر ضعيف جداً وكانت أعلى دولة نيوزلندا حصلت على81 درجة. أما مدى مشاركة الجمهور في مختلف مراحل عملية الميزانية العامة وهي تنعدم في المملكة بتاتاً حيث حصلت على درجة صفر (IBP، 2019).

وقد كانت البيانات كتالي:

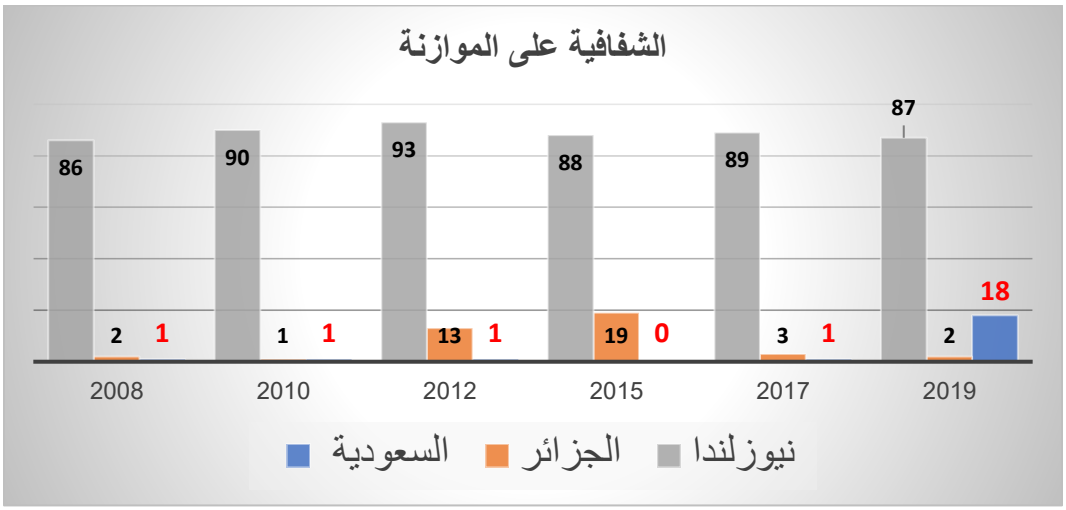

رسم توضيحي 1: تقيم على الموازنة لثلاث دول (IBP، 2019).

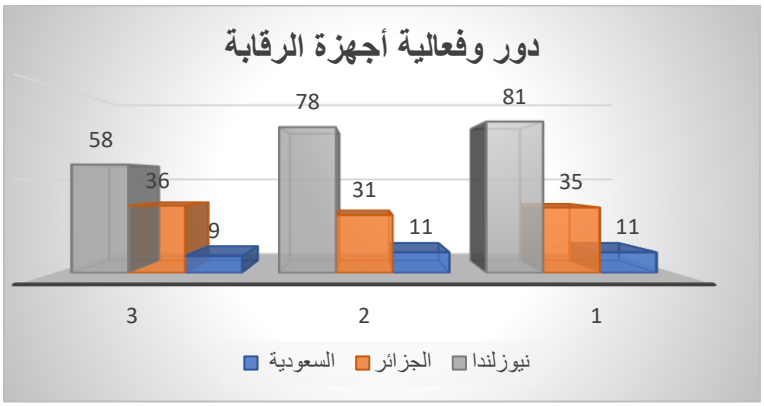

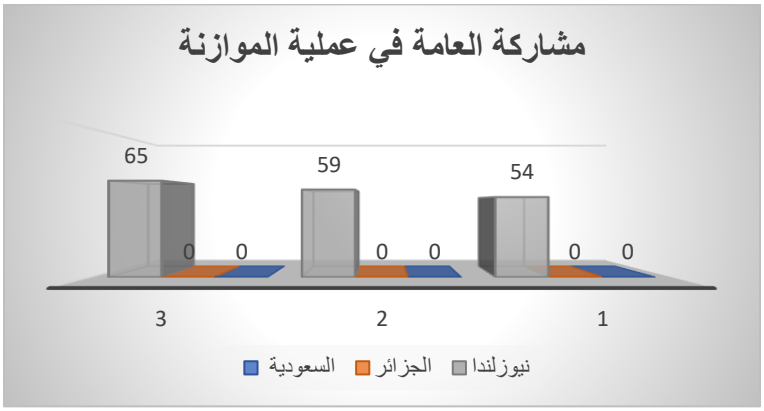

رسم توضيحي (2): تقيم والرقابة والمشاركة على الموازنة لثلاث دول (IBP، 2019).

وبشكل عام نلاحظ غياب عناصر الحوكمة في القطاع العام مثل الإنتاجية والرقابة والمحاسبة والمسائلة والشفافية والمشاركة وقياس الأداء، وتعثر لبعض المشاريع التنموية وضعف مخرجات أغلب القطاعات مثل التعليم (البسام ب.، 2016).

دراسات سابقة

i) دراسة ل (العلجة، 2013) دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة. توسعت هذه الدراسة في الشفافية كعنصر مهم من عناصر الحوكمة. وعرفت الأمم المتحدة الشفافية على أنها حرية تدفق المعلومات أو توفر المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية واكتشاف الأخطاء واتخاذ القرار المناسب. أما صندوق النقد الدولي عرف الشفافية على أنها الانفتاح إلى الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع العام، والأهداف الاقتصادية وحسابات القطاع العام والعلم التام بمجريات الأمور الاقتصادية بكل صراحة وبدرجة عالية من النزاهة ووضوح. وترى الدراسة أن تطبيق قواعد الشفافية والتي هي عنصر واحد من عناصر الحوكمة، يعتبر مؤشر أساسي ومهم في سلامة المالية العامة بشكل عام وتعزيز الكفاءة والفعالية في الميزانية العامة بشكل خاص. حيث ركزت كثير من المنظمات العالمية على أن الشفافية متطلب مهم في إدارة الموارد المالية لأي دولة. لأن مفهوم الشفافية يعكس مدى أو درجة مشاركة ومراقبة ومسائلة المجتمع في إستراتيجية الدولة، أي في الإعداد والتنفيذ. أيضاً تعكس الشفافية درجة الإفصاح عن موارد الدولة المالية كنوع من أنواع الديمقراطية والتي تعزز من دور المسائلة والمحاسبة وسهولة الحصول على المعلومات. من هذا المبدأ، ينظر لشفافية أنها وسيلة لرفع من كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، أي الاستخدام الأمثل للميزانية العامة لدولة وتفادي الهدر والحد من الفساد وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وجميع ما ذكر سابقاً هو تحقيق للحكم الرشيد فالدولة التي لديها درجة عالية من الشفافية هي التي تحكم بشكل أفضل. أي أن تطبيق الشفافية في الميزانية العامة لدولة يكون فيه موائمة بين موارد الدولة المتاحة والطريقة التي تم استخدام هذه الموارد بها. وهذا يكون بالكشف عن المعلومات المالية المرتبطة بالإيرادات والنفقات بالوقت المناسب للجمهور. كشف معلومات مثل وثائق الميزانية بشكل سنوي، تقرير عن تنفيذ الميزانية، وتقارير المراجعة التي تمت بواسطة الهيئات أو المراجع الداخلي.

ii) دراسة ل فاطمة محبوب وأسامة سنوسي (2018)، الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة لدولة. يرى الباحث أن الرقابة لا يكفي أن يُلتزم بها لأنها مجرد أسلوب أخلاقي بل هي الطريق والمنهج للوقاية من الأزمات ومعالجة الخلل. ففيها يتم تفادي سوء استخدام السلطة وتعزيز لشفافية في المجال الاقتصادي والمالي والمساواة في التخصيص وتحديد الأولويات. وعرف الباحث الرقابة من حيث المجال المالي بأنها المتابعة للإيرادات والمصروفات وملاحظة الطريقة المتبعة في صرفها، ومن المسؤول عن صرفها، وهل تم صرفها وفقاً لنظام الخاص بها، أي يتم التأكد هل تم صرف إيراد معين لنفقة معينة. يستنتج الباحث من هذا المفهوم لرقابة المالية أنه يتم الرفع من مستوى الحماية القانونية للمال العام وتأمينه من الهدر والفساد وتعزيزاً للقيم والشفافية والنزاهة أثناء الإعداد والتحصيل. وذلك بعد التحقق من سلامة الأداء واكتشاف الأخطاء وتقويمها واتخاذ القرار المناسب بعد الإشراف والمراجعة لتأكد من الاستخدام الأمثل للأموال العامة أي الرقابة على المصروفات أنها أُنفقت بالمكان المخصص لها والرقابة على الإيرادات أنه تم تحصيلها وفقاً للوائح والقوانين.

وتطرق الباحث أنه يمكن أن تكون الرقابة المالية آلية لحوكمة الميزانية العامة من خلال عدة محاور. الأول: أن الحكم الرشيد يفصل بين أقطاب مهمة في الكيانات وهي الإدارة والملكية والرقابة على الأداء. الثاني: أن الرقابة بأنواعها ومستوياتها هي أنظمة على أداء الأعمال والقطاعات، الثالث: أن الحوكمة بعناصرها الشفافية والمسائلة والمحاسبة والعادلة والرقابة هي أدوات وقواعد تُنصف ما بين الادارة وأصحاب المصالح والمساهمين والعاملين. وهذه الثلاث محاور تتم عن طريق وجود سياسة مالية واضحة، العدالة في التخصيص، اتخاذ القرارات الصائبة، تفعيل الدور الإشرافي أكثر من الدور التنفيذي، وتعزيز دور المراجعة الداخلية والخارجية للقطاعات، والإفصاح عن الأهداف الإستراتيجية والمالية لدولة، الرفع من جودة التقديرات للإيرادات والرقابة الفعالة على المصروفات والرقابة الفعالة على دورة الميزانية العامة كاملة في جميع مراحلها. وسرد الباحث عدة أهداف لرقابة المالية منها: أولاً: المحافظة على الأموال العامة لدولة وحمايتها من الاستخدام السلبي، ثانياً: التأكد من أنه تم تحصيل الإيرادات وفقاً للوائح والقوانين، التأكد من أن الإنفاق تم بالطريقة المقررة لذلك، ثالثاً: المتابعة للخطط الموضوعة لتنفيذ وتقييمها وأنها قد توافقت مع السياسات المالية والاقتصادية لتشخيص مدى تحقيق الأهداف المرسومة وهذه تمسى الرقابة

اللاحقة، رابعاً: بالرقابة الفعالة يتم اكتشاف وتشخيص نقاط الضعف والعمل على معالجتها وهذا ما يسمى بالرقابة السابقة أو الرقابة المانعة (سنوسي، 2018).

iii) دراسة لـ Ben-Caleb وGodwyns Ade' AGBUDE (2012)، الميزانية الجيدة والحكم الصالح: مناقشة ومقارنة. ذكر الباحث أنه عندما يكون هناك انتهاك في الميزانية العامة لدولة وضعف أو افتقار لشفافية والمسائلة وعدم إتباع القوانين العامة للميزانية وغياب الحوكمة هذا بدوره يؤدي انتهاكات عدة منها الهدر وغياب عدالة التوزيع أو تخصيص الموارد. ويوضح الباحث أن في إزالة الشكوك حول تطبيق الحوكمة وقارن بين الميزانية الجيدة مع الحكم الرشيد. حيث يرى الباحث أن الميزانية العامة ليست مجرد ظاهرة بيروقراطية يقوم بها مختصين، لكن هي أيضاً عملية سياسية. والسياسة تعرف على أنها من يحصل على ماذا ومتى وكيف، فإن الموازنة العامة هي جزء لا يتجزأ من السياسة أو الحكم، لأن عملية تخصيص الموارد جزء لا يتجزأ من تعريف السياسة وأن الإدارة السليمة تعزز من جودة الحوكمة. وبالتالي يمكن فحص جودة أداء الحكومة من خلال جودة عمليات وإجراءات ميزانيتها، لذلك لابد من الالتزام الصارم بقواعد الميزانية العامة من خلال تطبيق الشفافية والمسائلة والمحاسبة والرقابة في عملية الميزانية العامة ومن هذا المنطلق يتم تعزيز مفهوم الحوكمة وتحقيق الأهداف المخطط لها والتنمية لدولة. فالحوكمة هي التطبيق السليم لعناصر الحوكمة كشفافية والمسائلة والمحاسبة والرقابة وغيرها، ويرى الباحث أن العلاقة بين الحكومة والحوكمة هي العلاقة الناتجة من عدم انتهاك الحقوق الأساسية لشعوب والأفراد والتوزيع العادل للموارد واللامركزية والإدارة السليمة للميزانية العامة لدولة، أيضاً يضيف الباحث أن الحوكمة هي إدارة فعالة وفعالة لاتخاذ القرارات الجيدة وإدارة ومراقبة الموارد في الدولة وغيابها، أي الحوكمة تكون سبب في انتشار الاختلاس والهدر لموارد الميزانية. ومن ذلك يستخلص الباحثون أن الموازنة الجيدة بقوانينها السابقة تشترك مع الحوكمة في نفس الخصائص أو السمات المعمول بها مثل: الكفاءة والفعالية فهما عنصران يلبيان احتياجات المجتمع مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن هذا المنطلق يكون هناك تعزيز للاستدامة في الموارد الطبيعية لدولة (Egbide، 2012).

iv) دراسة لـ (البسام ب.، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، 2018). يرى الباحث أن في تطبيق مبادئ الحوكمة تأثيراً إيجابياً على الأداء الحكومي وجودة الخدمات العامة والتنمية والاقتصاد والحد من الفساد والهدر المالي والرفع من جودة المشاريع. وتعتبر الحوكمة أداة من أدوات تطوير الميزانية العامة وتُستخدم لتوجيه عملية التحول الوطني. وأن الحوكمة لابد أن تُأخذ بالحسبان في التطبيق على مستوى القطاع العام سواء الوزارات أو الهيئات الحكومية، ويكون تطبيقها على مراحل وبطريقة متزنة ومسبقة بخطط شاملة ومفصلة على أنظمة الميزانية العامة لدولة مع مراعاة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسات التنظيمية لكي تحقق الأهداف الإستراتيجية المخطط لها. فلابد من أن تسبق عملية تطبيق الحوكمة عملية أخرى لتطوير الجوانب التنظيمية والتنفيذية للقطاع العام المالي والغير مالي. ويرى الباحث أن تطبيق عناصر الحوكمة مثل الشفافية والمشاركة يكون على جميع القطاعات الحكومية ولا يقتصر ذلك فقط على الميزانية العامة. والسبب أن عمل جميع هذه القطاعات الحكومية هو عمل على مبدأ التكامل أو التكاملية فيما بينها، لذل لابد من تطوير شامل لجميع القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالميزانية العامة لدولة مثل نظام الخدمة المدنية ونظام المشتريات ونظام المنافسات الحكومية مع تفعيل دور المراجعة الداخلية والرقابة على الإيرادات والمصروفات بأسلوب حديث متجدد يضمن الكفاءة والفعالية. وركز الباحث على ثلاثة نقاط مهمة: الأولى دور التخطيط المالي الذي يشمل الإيرادات والمصروفات، وتحديد الأولويات بالصرف والمشاريع ووضع سياسة مالية لتعامل الأمثل مع فائض الميزانية بطريقة تضمن الاستقرار الاقتصادي وتقلل من المخاطر. ثانياً: العمل على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتكون متخصصة مالياً ومحاسبياً وقادرة على التعامل واتخاذ القرار السليم في المجالات المالية التي تخص الميزانية العامة لضمان تطبيق الحوكمة على الميزانية بطريقة ذات كفاءة وفعالية. ثالثاً: الاطلاع والدراسة والاستفادة من التجارب الدولية في مجال عمليات الميزانية العامة (البسام ب.، 2018).

ملخص الدراسات السابقة. جميع الدراسات السابقة تدور حول عدة محاور موحدة فيما بينها. هذه المحاور تمثل مبادئ الحوكمة مثل: الرقابة والشفافية والمحاسبة والمسائلة وقياس الأداء والتخطيط والتدريب.

- فنجد أن الرقابة هي عنصر من عناصر الحوكمة ودورها يأتي في المستوى الأول على نطاق واسع في جميع أنظمة العالم لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والمساواة، وهي طريق ومنهج للوقاية من الأزمات والمخاطر، ووسيلة لرفع من مستوى الحماية والمحافظة على المال العام بعد اكتشاف الأخطاء وتقويمها، ومن هذا المنطلق نجد أنه من الضروري تعزيز ودعم دور الرقابة على جميع القطاعات بشكل عام وعلى الميزانية العامة لدولة بشكل خاص وفي

ذلك يكون هناك الحد من العبث بالمال العام وتفادي الهدر المالي ومنع الفساد المالي بجميع أشكاله. وذلك يكون بتفعيل دور الرقابة على جميع المراحل والبنود للميزانية مثل الرقابة على المصروفات بحيث أنها أُنفقت بالمكان المخصص لها والرقابة على الإيرادات أنه تم تخصيصها وفقاً للقوانين واللوائح المنصوص عليها. وبذلك تكون الرقابة عملية من عمليات الحوكمة ومنصفة لأصحاب الشأن والقائمين علية.

- من عناصر الحوكمة في الدراسات السابقة، المسائلة والمحاسبة وذلك بتفعيل الدور الإشرافي والرقابي أكثر من الدور التنفيذي والقيام بالتدقيق الفعال من قِبل لجان مستقلة ومؤهلة، واتخاذ الإجراءات الصارمة التي تحد من أي مخالفة أو إساءة استخدام للمال العام.
- قياس الأداء: وفيه يتم معرفة كفاءة وفعالية أي عملية، فنجد أن محور الأداء والتحقق من سلامة الأداء واكتشاف الأخطاء وتقويمها واتخاذ القرارات الصائبة بعد الإشراف والمراجعة والفحص من جانب السلطة الرقابية لتأكد من الاستخدام الأمثل للأموال العامة باستخدام مؤشرات أداء تترجم العلميات إلى أرقام يسهل فهمها وتعطي انطباع سريع عن سير العمليات في الميزانية العامة.
- محور الشفافية والتي هي عنصر من عناصر الحوكمة، يعتبر مؤشر أساسي ومهم في(وسيلة) سلامة وتعزيز الكفاءة والفعالية في الميزانية العامة والمالية وتبين مدى مستوى الديمقراطية في الدول. ففيها يكون مستوى أو درجة الإفصاح عن الأهداف والموارد المالية لدولة وسهولة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بما يخص الإيرادات والمصروفات وطريقة تخصيصهما. ودعم الشفافية بنشر التقارير السنوية والدورية.
- يكون تطبيق الحوكمة على جميع قطاعات الدولة التكاملية فيما بينها بشكل عام وعلى الميزانية لدولة بشكل خاص، وبذلك يكون هناك فحص لمستوى وجودة الميزانية العامة والأداء الحكومي والبعد عن المركزية في اتخاذ القرار وهذا ينعكس إيجاباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومن جانب آخر في حال غياب الحوكمة يكون هناك بيئة خصبة للفساد والهدر وتعثر أو انعدام التنمية.
- أيضاً ركزت الدراسات السابقة على أهمية دراسة الواضع الحالي للميزانية العامة وتقييمها ليتم تقويمها.
- الاستفادة بالاطلاع والدراسة والاستفادة من التجارب الدولية في مجال عمليات الميزانية العامة.
- التخطيط المالي بعيد المدى وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتكون متخصصة مالياً ومحاسبياً وقادرة على التعامل واتخاذ القرار السليم في المجالات المالية التي تخص الميزانية العامة لضمان تطبيق الحوكمة على الميزانية بطريقة ذات كفاءة وفعالية.

التجارب الدولية

تجربة الجزائر

الجزائر من الدول العربية التي شرعت في تطبيق الحوكمة في عدة برامج منها الشفافية والإفصاح والرقابة على الميزانية والمالية العامة وكان ذلك منذ 2001 م، حتى وإن كانت قد حققت في ذلك الوقت نتائج غير ملموسة ولكن مجرد تبني مفهوم الحوكمة ينظر له سعياً جيد من القيادة لدولة للإصلاح والتوجه لزيادة الكفاءة في الإنفاق العام لذلك تم اختيارها محل لدراسة (منه، 2016). وهذا عكس بعض الدول مثل مصر وتونس التي بدأت في تبني مفهوم الحوكمة بعد الربيع العربي في عام 2011م أي استجابة لضغوط الشعوب المستفيدة من الميزانية العامة وليس تبنياً لهذه المفهوم بمحض الإرادة (عرفة، 2020).

وتبين أن أهم ما يميز تجربة الجزائر في حوكمة الميزانية، هو أن المالية العامة لدولة بعد تعزيز مفهوم الحوكمة فيها لا يمكن العمل بها مالم تستند على مبادئ لا ما حال منها وهي المصداقية والشمولية والشفافية والمسائلة والدقة في التوقعات للمصروفات والجودة المحاسبية وهذه المبادئ وإن اختلفت في الترتيب فهي تمثل مفهوم الحكم الرشيد الذي طبقته الجزائر والتي كما ذكرنا سابقاً كانت من الدول العربية السباقة له منذ عام 2001م (منه، 2016).

إن أبرز ما قامت به الجزائر من إصلاحات لتبني مفهوم الحوكمة هو إعادة هيكلة وتنظم الميزانية في الدولة والتي تشمل مراحل إعداد الميزانية، ولأن الميزانية العامة ومالها من دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والرفاهية للمجتمع. وكانت الهيكلة المعنية بالميزانية انقسمت في الجزائر إلى قسمين بعد عادة هيكلتها، وهما الأول السلطة التنفيذية والتشريعية ومجلس المحاسبة والثاني الوزارات الحكومية. وقد نصت هذه الهيكلة على أنه لا يمكن للإدارات العليا أن تصادق

على الميزانية مالم يتم المصداقة عليه من قِبل المجلس الوطني. أما الرقابة على الميزانية تكون بعد التصويت على قانون السنوية للميزانية من قبل المجلس الوطني أي مثابة المراقبة الشعبية (بوعيشاوي و غزازي، 2020).

أيضاً من المبادرات التي قامت بها دولة الجزائر، هو تطبيق ما يسمى بكفاءة المسار الميزاني، وهو أن يتم تمويل المشاريع الاستثمارية دون التأثير على الاستدامة للميزانية وهذا عن طريق ضبط المصروفات مقابل الإيرادات والالتزام الصارم، على الرغم من ارتفاع أسعار البترول وهي من الدول النفطية إلى أسعار خيالية وصلت حوالي 200 دولار لبرميل في عام 2008 م إلا أن الدولة بالمقابل احتفظت بالسعر المرجعي للواردات النفطية في الدولة في الميزانية وهو 10 دولاراً وتم زيادته لاحقاً إلى 37 دولاراً لتفادي أي اضطرابات في التنمية المخطط لها في الدولة. أما الفائض من ارتفاع أسعار البترول يتم توجيهه إلى صندوق ضبط الإيرادات والذي أنشأته الدولة لسداد الدين العام (منه، 2016).

وأخيرا بادرت الجزائر بتعزيز دور الرقابة على الميزانية لتكون تعمقت في مفهوم الحوكمة في أهم عناصرها وهو الرقابة. حيث أنها قد تبنت نوعين من الرقابة: الأول الرقابة السابقة وتكون على الإجراءات والعمليات قبل الصرف وهذا النوع يمنع التصرف في أي نفقة غير مشروعة وتمهل لنوع الثاني وهي الرقابة اللاحقة وتتصف بالسرعة لأن فيها اكتشاف لأي عيب قبل الصرف ويتم اتخاذ اللازم. النوع الثاني من الرقابة وهي الرقابة اللاحقة ويبدأ دورها بعد انتهاء السنة المالية (سنوسي، 2018).

وكانت أهم النتائج من تجربة الجزائر التخطيط الفعال وكفاءة الإنفاق، وزيادة فعالية الإنفاق العام والشفافية والمساءلة والضبط المالي. وارتفاع القدرة على التوقع المالي بنوعية الإيرادي والإنفاقي. وارتفاع مؤشر الرقابة بعد الالتزام بخطط كفاءة الإنفاق. والربط بين السياسات المعلنة وعمليات الإنفاق للدولة. ولكن بالمقابل يبقى دائماً مرحلة التنفيذ عائق أمام أي تخطيط إستراتيجي تغيب عنه الرقابة الفعالة والشفافية في الإفصاح وعدم الإشراك وهذه الأسباب كانت أهم عوائق حوكمة الميزانية في الجزائر حيث حصلت على تقييم المشار إلية في الشكل التالي:

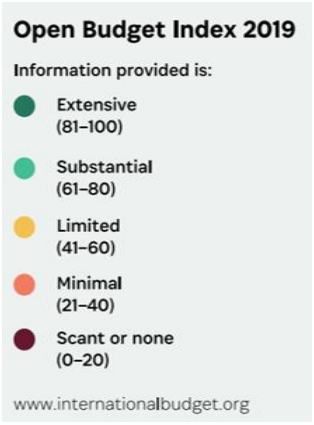

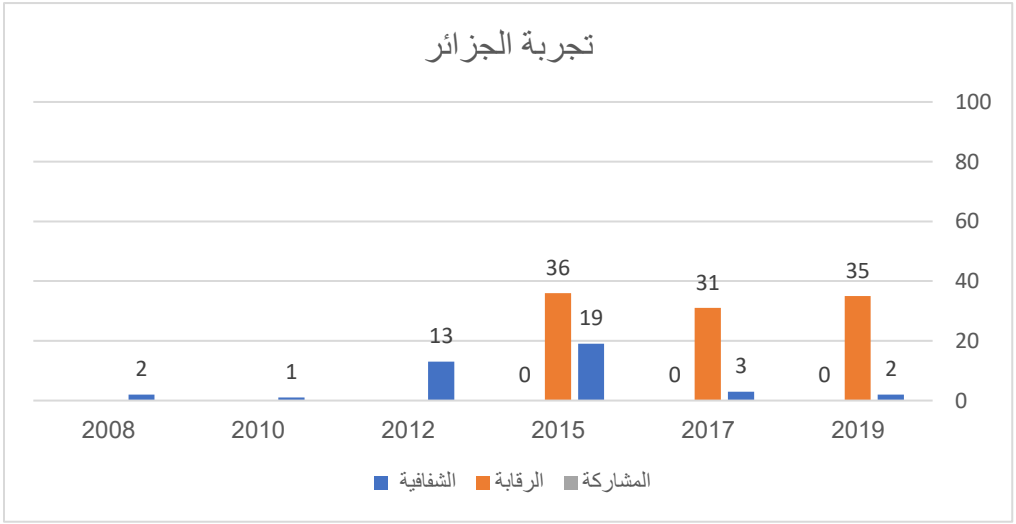

رسم توضيح تقيم المشاركة والرقابة والشفافية على الموازنة للجزائر (IBP، 2019)

تجربة استراليا

تعتبر استراليا من الدولة المتقدمة والمتطورة في التنمية الاقتصادية والبشرية وثالث أكبر اقتصاد بالعالم، وعلامة على ذلك فهي عضو في مجموعة العشرين لدول الأكثر اقتصاد بالعالم، ومتقدمة في مؤشرات عالمية كثيرة مثل مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد، ومنذُ التسعينات وهي رائدة في الإصلاحات المالية وهذا كان سبباً لتطرق لها في الدراسة (البسام ب.، 2019).

وكان مما يميزها أنه في الآونة الأخير تضمنت استراليا إصلاحات إدارية وسياسة، ركزت فيها على الأداء والقدرة التحليلية من قِبل البرلمان على الميزانية بطريقة مستقلة عن الميزانية العمومية منذ عام 2012 م لدعم الشفافية في الميزانية. واقرار تفويض من قبل السلطة التشريعية لنفقات والضرائب مع التركيز على التخطيط والأداء المالي وإعداد التقارير ويكون ذلك هذا تحت غطاء قانوني مستقل. لذلك كان هناك تخطيط مالي من أهدافه تخفيض الدين العام وبالتزام سياسي للميزانية تحت قيود ولوائح للاستخدامات إيرادات غير متوقعة. ومن باب الشفافية في الميزانية العامة لدولة كانت تُنشر التقارير للميزانية مع ملخصات رسمية لمقررين السياسات العامة ومعها أدلة توضيحية بالبيانات المفتوحة للمواطنين. ومما يدعم الرقابة إلى الموازنة في استرالية تم إنشاء مركز مستقل لرقابة المالية والمحاسبية يستقبل التقارير والمخاطر المالية والاستدامة المالية وخطط التنفيذ ويقدم التقييم الدوري لمالية العامة (PROFILES، 2019)

وكان أبرز التحديات التي واجهت دولة استراليا هو تطبيق نموذج للحوكمة الذي يعزز من تحقيق الأهداف المخطط لها وأن يكون منسجماً مع الهيكل الاقتصادي والاتجاه السياسي لدولة. فتتلخص الفوائد من جربة استراليا في حوكمة الميزانية كالاتي: أولا تعزيز كفاء وفعالية الخدمات العامة، وتعزيز الدور الرقابي، ودور السلطة التشريعية والتنفيذية مطلوب لدعم وتطوير كفاءة الادارة المالية، ثانياً مراجعة الخدمات التي ليس لها عائد اقتصادي ودعم خطط الخصخصة والمشاركة (البسام ب.، 2019) ووفقا لمسح الموازنة المفتوحة

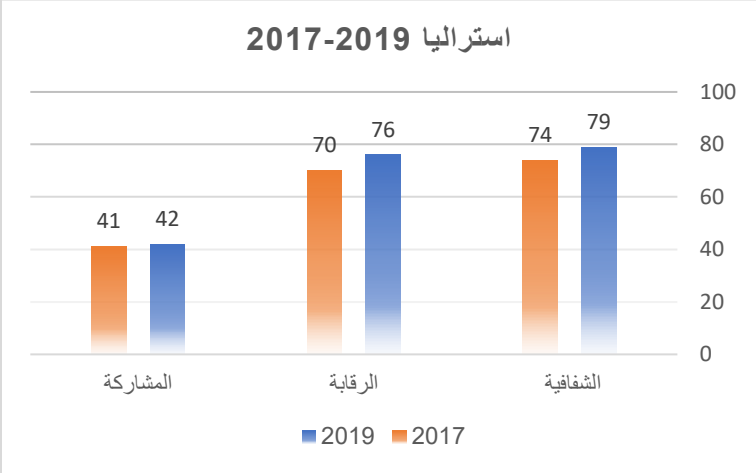

رسم توضيح تقيم المشاركة والرقابة والشفافية على الموازنة استراليا (IBP، 2019)

تجربة الأردن:

كانت منهجية حوكمة الميزانية العامة في الأردن قد ركزت على تحديد إجراءات والمراحل في عملية إعداد الميزانية العامة وفقاً للمنهجية الموجهة بالنتائج وذلك للاستغلال الأمثل لكل مبالغ ترصد في الميزانية وقد تميزت فيها الأردن (العسعس، 2021). حيث أن الأردن من الدول التي تتلقى مساعدات دولية مالية وغير مالية من قِبل المنظمات الدولية وذلك لسد حاجة الدولة التي تواجه عدة تحديات: منها محدودية الموارد في الأردن، ونزوح آلاف اللاجئين من ثلاثة دولة تعصف بها النزعات السياسية وهي فلسطين والعراق وأخيراً سوريا، إن عدد اللاجئين يضع الأردن في مأزق صعب، مأزق اقتصادي واجتماعي وكان لجوء الأردن في حوكمة الميزانية العامة لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية للمحافظة على المركز المالي والحد من ارتفاع الدين العام (البسام ب.، 2019). وهذا سبب يجعل من الأردن حالة دراسية لتطرق في كيفية مواجهة هذه الأعباء المالية أو كيفية ادارة تلك المساعدات بتطبيق الحوكمة.

هذا ولقد اطلقت الأردن في منهجية حوكمة الميزانية عدة إصلاحات للمالية العامة شملت عدة جوانب: أولاً السياسات المالية وطرق تنفيذها وإدارة الدين العام. ثانياً وضعت خطط استراتيجية لتنفيذ مراحل الميزانية العامة والرقابة عليها وإعطاء حق التعبير وذلك باعتماد مؤشرات قياس أداء واعداد التقارير المالية لتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة والمسائلة لتعزيز جودة مخرجات كل ما يتعلق بالميزانية العامة لدولة ومحاربة الفساد والحد من الهدر (البسام ب.، 2019). ثالثاً: قامت الحكومة في الأردن بتأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري (الرفاعي، 2019).

وكانت نتائج الدراسات عن منهجية الحوكمة للميزانية العامة في الأردن وجود علاقة عكسية بين الدين العام لدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحوكمة، فكلما ارتفع حجم الدين العام لدولة يكون بسبب انخفاض مستوى أو قيمة مؤشر الحوكمة وتطبيقها، فعدم تطبيق الحوكمة على الميزانية وتعزيزها هذا بدوره يزيد ويفاقم حجم الدين العام لدولة، فينعكس على مسيرة التنمية والأهداف الاستراتيجية لدولة (نجادات و خضيرات ، 2018). وتتلخص فوائد تجربة الأردن بوجوب وجود خطة اصلاح شاملة للمالية العامة واعتماد مؤشرات قياس وتفعيل دور الرقابة. ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة نجد بالشكل التالي مؤشرات الشفافية والرقابة والمشاركة للأردن.

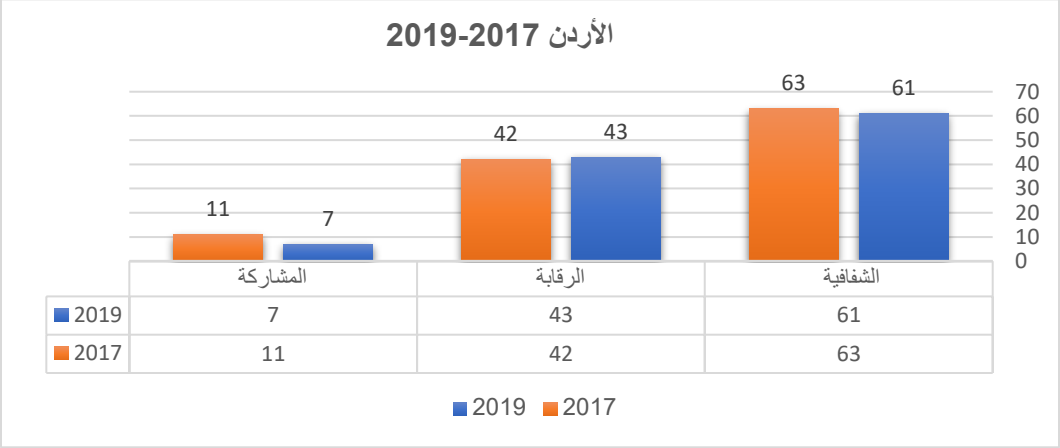

رسم توضيحي(3): تقييم الاردن في الشفافية والرقابة والمشاركة لمدة لسنتين(IBP، 2019)

رأي الباحث في كيفية تعزيز المخرجات والنتائج وربطها بالموضوع محل الدراسة، وأثر الحوكمة على تعزيز كفاءة وفاعلية الميزانية العامة في المملكة.

المملكة العربية السعودية لها نظامه السياسي والاقتصادي والمالي وحتى اجتماعي مختلف عن كثير من الدول حتى العربية منها، لذلك فإن المقارنة والاستفادة من تجارب ودراسات الدول قد يكون غير مجدي في بعض عناصر الحوكمة أو أن يتم تحوير ذلك العنصر بطريقة تدعم حوكمة الميزانية في ترسيخ مبادئ الشفافية والرقابة والمشاركة ولا تؤثر في التطبيق وتساعد في الإصلاح المالي واتخاذ القرارات المتعلقة في الميزانية. لذلك ومن رأي الشخصي من المهم المسارعة في تطبيق مفهوم الحوكمة في القطاع العام مثل الوزارات والهيئات على الجوانب الإدارية والرقابية كعملية استباقية أو تمهيدية لتطبيق الحوكمة على الميزانية العامة.

المملكة العربية السعودية لازالت مستمرة في الاعتماد بنسبة كبيرة على مورد البترول، لذلك يجب أن يكون هناك تخطيط متوسط المدى مثل ربع سنوي يتم فيه تدارك لأي اختلاف في أسعار البترول منها يتم اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات في تقليص أو تضخيم المصروفات، عكس ذلك يتم دعم المصروفات الرأسمالية من فوائض الميزانية والتخطيط بعيد المدى مثل كل 3 سنوات. ومن هذا المنطلق يتم وضع سقف إنفاق لكل جهاز حكومي يكون فيه تشجيع تفعيل الكفاءة في الصرف والتخصيص الفعال للموارد (المسيطير، 2019).

ومن الملاحظ أن حوكمة الميزانية في المملكة العربية السعودية لازلت يشوبها كثر من العثرات ولكن بالمقابل بدأت الدولة بعد إطلاق رؤية 2030 بإقرار كثير من البرامج لفرع من كفاءة وفعالية الميزانية العامة لدولة مثل التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يدعم المسائلة والمشاركة ويعزز الشفافية (المالية، 1440) وبرنامج التوزان المالي وبرنامج تعزيز الكفاءة في

الإنفاق العام فيستوجب الإسراع في تقييمها السنوي أو النصف سنوي لمعرفة مدى جدواها. أيضا تطوير الموارد البشرية المتخصصة في ماله علاقة في الميزانية وأن تشرف وزارة المالية على تعيين الكفاءات في أقسام المراجعة الداخلية في كل جهة أو قطاع. وتفعيل الرقابة السابقة على أي عملية صرف والرقابة على المشتريات الحكومية لدعم المنتج المحلي لأنه وبكل تأكيد أقل تكلفة من المنتج المستورد. في الختام، يتوفر في هذا البلد كوادر بشرية متخصصة لابد من دعمها في دراسة جميع التجارب الدولية وتطبيق ما يلائم سياسة المملكة العربية السعودية في الميزانية العامة. لازال هناك فرص في استغلال الموارد والأصول في المملكة بطرق تكون فعالة ينقصها التخصص والخبرة وتعيين الشخص المناسب ذو الخبرة في إدارتها.

رؤية 2030 لدعم الحوكمة

قامت رؤية 2030 والتي أطلقها سمو ولي العهد عام 2016م والتي تحوي ثلاثة عشر برنامج ومنها ما هو مُسنداً على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق هذه الرؤيا، وكان من بينها تعزيز نظام الحوكمة لرفع كفاء وفعالية عمل القطاعات وذلك بعدة مبادرات منها رفع أداء الشؤون المالية والإعداد للميزانية ومراقبة الأداء. ومن الرؤية برامج اخرى والتي تساعد أو ذات العلاقة في الميزانية العامة لدولة هي: أولاً: برنامج تحقيق التوازن المالي: والذي يكون بدوره المراقبة والإشراف على الأداء المالي وتعزيز الإيرادات الغير نفطية والنفطية وزيادة كفاءة الانفاق الحكومي والتخطيط للمخاطر المصاحبة له مما يهدف إلى تعزيز الاستدامة بتنويع مصادر الإيرادات وزيادة الإيرادات الحكومية والمتحصلة من رسوم الخدمات والضرائب. وأهم أهداف هذا البرنامج هو رفع فعالية التخطيط المالي. ثانياً: برنامج التخصيص: والذي يعزز من دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية فيحسن من جودة الخدمات ويقلل التكلفة على الدولة مما يساهم في الخفيف عن بنود المصروفات للميزانية. ثالثاً: برنامج ريادة الشركات الوطنية: لتحول من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي فينعكس على قوة الاقتصاد ويرفع من المحتوى المحلي ويساهم في التنويع الاقتصادي. وبالتالي يساهم في دعم الميزانية العامة لدولة خاصة الإيرادات والتي تعتمد اعتمادا كبيراً على موارد النفط فيكون التنويع الاقتصادي جانباً داعماً للإيرادات (2030, رؤية المملكة العربية السعودية).
وبرامج عدة مثل تطوير الموارد البشرية وتنميتها وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ولكن يبقى الأهم من هذه البرامج وإعدادها هو مدى الالتزام بها وتطوير ما يدعمها مثل تطوير الصناعة الوطنية، فلابد من تهيئة سوق العمل الحالي حيث أن سوق العمل يغرق بالكوادر الأكاديمية أكثر من الكوادر المهنية وهنا يأتي دور جهات عدة مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة التعليم بدعم التعليم المهني، أيضاً دعم متخذي القرار في برامج الرؤية.

النتائج

- الشفافية في ميزانية المملكة العربية السعودية لازالت بحاجة إلى تطوير وأكثر تقدما لتكون واضحة وشفافة خاصة للمواطن.
- لازالت المملكة العربية السعودية تخوض حرب طويلة ضد الفساد المالي والإداري فهو لا زال عقبة في التقدم والتنمية والهدر، أيضا سبب في تأخر التنمية والتفكك والخسائر المالية وتأخير الرفاهية للمواطن.
- لازالت البيروقراطية القديمة حاضرة في ميزانية المملكة في كل وزارة وكل هيئة خاصة في المصروفات وهي سبب في تأخير كثير من المشاريع الحكومية وتطويرها.
- تعاني ميزانية المملكة العربية السعودية ندرة في الخبرات والتخصصية المالية التي تدير الميزانية في أغلب الوزارات والهيئات.
- لازال مستوى القطاع الخاص ضعيف في المساهمة في دعم اقتصاد البلد وتخفيف العبء عن بند المصروفات
- لازالت بعض البرامج والسياسات العامة لها تفتقد التنسيق مع الأهداف المعدة من أجلها، أي لا يجود ترجمة للأهداف التنموية مرتبطة في المالية المعدة لها. فالتوازن في الأهداف الإستراتيجية والأنشطة الحكومية ضعيف.
- المشاركة في اعداد الميزانية كعنصر من عناصر الحوكمة يكاد يكون معدوم حتى على مستوى الأجهزة الحكومية مع وزارة المالية في الأعداد والتخصيص للموارد. فالمشاركة معدومة أو تكاد تنعدم والسبب أن من يقوم بإعداد الميزانية سلطات في إدارات عليا لا تلمس أو تعرف أو تكتشف المستوى التنموي والمعيشي لدى الافراد

- مؤشرات الأداء المطبقة في ميزانية المملكة متواجدة ولكن غير فعالة، علماً أنه إذا تم تفعيلها سوف يتم إيقاف لعض الأنشطة وتطوير البعض منها.
- لازالت بعض القطاعات تتلقى دعم وبشكل متزايد سنوياً ولكن لم تحقق الأهداف الإستراتيجية والتطويرية المأمولة التي تدعم التنمية مثل الصحة والتعليم وها يعود لعدة أسباب منها: ضعف الرقابة، عدم المسائلة، وعدم المسائل والمحاسبة وغياب مؤشرات تقيس الكفاءة والفعالية.

توصيات

- من أجل تعزيز الشفافية لابد من الإفصاح عن حجم المناقلات بين بنود الميزانية حيث أن حجم المناقلات يعطي مؤشر على مستوى التخطيط المالي في الميزانية من حيث آلية التقدير أو أدوات التقدير أو أسلوب التقدير فكل ما زاد حجم المناقلات كان هناك خلل وضعف في التقدير وكل ماقل حجم المناقلات هذا يشير الى دقة التقديرات. فلا بد من معرفة حجم المناقلات وسبب زيادة أو نقص حجمها وتطوير آلية او أدوات التقدير خاصة المتعلقة في النفقات أو المصروفات.
- لابد من رفع مستوى الشفافية في الميزانية، فيلزم وجود درجة من الوضوح أكثر مما هي عليه للأفراد والسبب أنه ليس جميع أفراد المجتمع على دراية أو مختصين بالميزانية العامة ومصطلحاتها فيفترض أن يخاطب هذا البيان أو يوجه أو أن يكون هناك بيان مبسط للأفراد بلغة واسلوب أكثر وضوحاً خاصة في البنود أو المشاريع التي تلمس حاجة الأفراد مثل الصحة حيث أن كثير من المناطق في السعودية تفتقد لمستشفيات متخصصة.
- لابد من الالتزام والتشديد في تطبيق الحوكمة في القطاع العام والهيئات الحكومية كمرحلة استباقية من تطبيق الحوكمة في الميزانية العامة لدولة. والتأكد في مرحلة تحصيل الإيرادات تحت مضلة الحوكمة بطريقة لا تؤثر على التنمية لدولة والفرد.
- من باب الكفاءة في الإنفاق وتخفيف عبئ المصروفات على الدولة لابد من عادة النظر في معايير وسياسات دعم القطاع الخاص بكل شفافية وتحت رقابة فعالة، وذلك بأن تعكس هذه السياسات والمعايير الدعم بطريقة تعود بالفائدة على الدولة وتكون فائدة تبادلية لا طفيلية، وكانت أزمة كورونا أكبر دليل على هشاشة وضعف دور القطاع الخاص في المملكة، بل أنه لجأ لتلقي الدعم من الدولة لتفادي انهياره وخروجه من السوق
- يجب إعادة تصميم قواعد الميزانية مع مراعاة متطلبات الاستقلالية والموثوقية في النظام و يكون هناك جهاز مستقل أو فرع من الجهاز الحالي للميزانية العامة لدولة خاصةً الدور الرقابي كما هو حال الدول الاخرى، اي أن ينفصل عن النظام الاساسي للحكم ويكون نظام مستقل تحت رقابة واعتماد الملك أو رئيس مجلس الوزارة ويكون على مستوى يفهم الأفراد لا مستوى الادارات العليا فقط، يكون من أهداف هذا الجهاز اتاحة الفرصة للمشاركة في الميزانية وتقييم المستوى الحقيقي في التنمية للمجتمع ويكون أقرب لمستويات افراد المجتمع من الادارات العليا، يكون فيه تعزز الشفافية وتُتاح المشاركة و والمسائلة وتُدعم الرقابة.
- الوضوح والصرامة في قواعد قياس الأداء، فيلزم وجود مؤشرات قياس أداء لقياس مدى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي ومعرفة الخلل والعمل على إصلاحه وتعزيز فعالية أداء القطاع الحكومي. وذلك بأن تترجم جميع تلك الأعمال الى أرقام يسهل فهمها وتتبعها ومراقبتها. وتعزيز مبادئ ومفاهيم الحوكمة في القطاع العام مثل الشفافية والمسائلة والمحاسبة وجودة الإجراءات أيضا لابد من وجود التخطيط السليم وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.
- هناك علاقة بين السياسة المالية والميزانية العامة والتنمية او اقتصاد البلد. فكلما كان هناك تطبيق صارم في قوانين المالية وقياس الاداء على مستوى القطاعات او الوزارات لدولة بفعالية وكشف للأخطاء وتصحيحها كانت هناك نتائج ايجابية على الميزانية العامة لدولة وبالتالي هذا ينعكس على التنمية واقتصاد البلد بشكل ايجابي ومن هذا المنطلق يكون هناك تفعيل لمفهوم الحوكمة خاصة على مستوى الرقابة والمسائلة.
- تفعيل وتعزيز الرقابة السابقة التي يبدا دورها قبل مرحلة الصرف لان بعد الصرف (الرقابة اللاحقة) تكون صعبة في تصحيح الأخطاء والحد من الهدر.

- لابد أن تكون المشاركة في إعداد الميزانية بطريقة فعالة لمعرفة لتلك المستويات المعيشية والتنموية للأفراد لحمايتهم من الفقر وعدم حرمانهم من التنمية. وهذا من رائي الشخصي لن يتم إلا عن طريق جهاز مستقل للميزانية العامة لدولة يلتمس جميع احتياجات طبقات المجتمع مالياً ومجتمعياً وصحياً وجغرافياً.
- باب تعزيز التخطيط وعدم والقدرة على التنبؤ بأسعار البترول وهو يعتبر مصدر رئيسي لموارد الدولة أن يتم تحدد سعر معين او سعر مرجعي للبترول مثل 50 دولاراً لتفادي أي اضطرابات في التنمية في حال نزول الأسعار واستغلال الفرص في حال تعافي السوق للبترول.
- من باب تعزيز التخطيط يوصى بتأسيس صندوق خاص بالفوائض أو فرص التعافي لأي مورد من موارد الدولة مثل البترول أو دخل الدولة من الرسوم في مواسم السياحة والحج والعمرة ويتم توجيه فوائض هذا الصندوق بطريقة تدعم الاستدامة المالية.
- أيضاً لابد أن يكون هناك تخطيط مالي مستقل من أهدافه تخفيض الدين العام لدولة ويكون وفقاً لسياسات لميزانية وتحت قيود ولوائح لاستخدام أي إيرادات غير متوقعة.
- إعادة النظر في سياسات تحديد الأولويات في دعم المشاريع والنظر لما هو ذو مدى استثماري أطول مثل المصروفات الرأسمالية بخطط مستقبلية لا تتأثر بأي طارئ وتضمن استمرارية دعم الميزانية العامة لدولة.
- دعم مشروع النفقات على أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يدعم جودة الحسابات ويعزز الشفافية وجودة الانفاق ويحقق التوازن في الميزانية بين المصروفات والإيرادات، بحيث يبدأ المشروع في جمع المعلومات والبيانات لكل قطاع ومن ثم تحليل التدفقات النقدية والرقابة على الإيرادات والمصروفات والاصول والالتزامات ومن ثم اتخاذ القرار بالاستحقاق المالي حسب ما يحتاج كل قطاع بطريقة يحقق فيها الاستخدام الأمثل للموارد المالية ورفع من جودة الإنفاق وتحسين الأداء في الاصول والمصاريف الرأسمالية (المالية، 1440).
- إعادة النظر في بعض القطاعات ذات الميزانية الضخمة مثل الصحة والتعليم وإعادة هيكلتها والسرعة في تخصيص ما يمكن تخصيصه وتطبيق قواعد الحوكمة عليها.
- تحديد الأهداف الإستراتيجية بأكثر دقة ووضوح والتعمق في دراسة مخاطرها مع تعزيز الموائمة بين القطاعات في تلك الأهداف.

المراجع والتوثيقات

1. 2030, رؤية المملكة العربية السعودية. (2021, 4 7). برامج تحقيق الرؤية. Retrieved from برامج تحقيق الرؤية: https://www.vision2030.gov.sa/ar/programs
2. البسام, ب. (2016). الحوكمة في القطاع العام . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .
3. البسام, ب. (2018). حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17 العدد 2(209-175 ,(B.
4. البسام, ب. ع. (1439). مدى كفاءة وفعالية أنظمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل تطويرها . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية .
5. البسام, ب. ع. (2016). الحوكمة في القطاع العام . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .
6. البسام, ب. ع. (2019). إدار المالية العامة حوكمة وتخطيط مالي. القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع.
7. الحبشان, خ. ب. (2020). أهمية الحوكمة في القطاع الحكومي.. مختص يوضح الفوائد والأسباب. سبق, 2.
8. الدفاع, م. ا. (2018). أدلة الحوكمة الرشيدة إدارة المال العام . أوسلو: مركز النزاهة في قطاع الدفاع.
9. الذيابي, ا. ع. (2012, 12 25). مقالات. Retrieved from جريدة العرب الاقتصادية : https://www.aleqt.com/2012/12/25/article_719675.html
10. الرفاعي, م. س. (2019). الحكم الرشيد في الأردن . المجلة العربية للإدارة, 16.
11. العسعس, م .(2021, 1 24) .وزير المالية: جرى التوسع في توضيح آلية وحوكمة إعداد الموازنة Retrieved from . المملكة:-https://www.almamlakatv.com/news/55435-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1 :

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D9%89-
D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%8A-
%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%AD%D9%88%D9%8
12.العلجة, ح. (2013). دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة. دار المنظومة , 103-126.
13.الغد .(16 12 ,2020) .*ميزانية السعودية لعام 2021 تقلص الإنفاق بعد زيادة العجز بسبب النفط وكورونا* Retrieved from . الاقتصادية
https://alghad.com/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021-%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%B5-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8/
14.المالية, و. (1440, 8 19). مشروع الإستحقاق المحاسبي. Retrieved from وزارة المالية :
#https://www.mof.gov.sa/c2a/About_C2A/Pages/Definition.aspx
15.المالية, و. (1441, 3 24). رحلة الميزانية . Retrieved from وزارة المالية تقارير أداء الميزانية :
https://www.mof.gov.sa/financialreport/budgetJourney/Pages/default.aspx
16. المالية, و. (1442, 06 11). الميزانية العامة لعام 2020. Retrieved from الميزانية العامة لدولة :
https://www.mof.gov.sa/budget/2020/Pages/default.aspx
17. المالية, و. (1442, 06 11). بيان الميزانية العامة 2021. Retrieved from بيان الميزانية العامة:
https://www.mof.gov.sa/budget/2021/Pages/default.aspx
18. المسيطير, ع. م. (2019). حوكمة الموازنة العامة إطار لتنفيذ السياسات الحكومية المالية الجديدة وتحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية . المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية, 34.
19. الوطن, ص. (2021, 2 18). وزير المالية: تعزيز الحوكمة لرفع كفاءة الإنفاق العام وتحصيل حق الدولة. Retrieved from صحيفة الوطن:
file:///C:/Users/anaal/OneDrive/%D8%B3%D8%B7%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D9%85
%D9%83%D8%AA%D8%A8/KSA/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1
%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%20%D8%A7%D9%84
%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB/508%20%D8%AF%D8%B1%D8%B9-
%D8%AA%20%D8%A7%D
20. أندرسون, ج. (2010). صنع السياسات العامة . عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع.
21. بوعيشاوي , م., & غزازي, ع. (2020). حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 11/11 المتعلق بقوانين المالية . المجلة الجزائرية للمالية العامة , 15-24.
22. رقوب, ن. (2017). دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر . مجلة الحقوق والعلم الانسانية , 392-406.
23. سنوسي, ف. م. (2018). الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة لدولة. جملة اقتصاديات املال واألعمال ,JFBE 197-208.
24. عبدالعزيز, ب. (2012). الحوكمة والموازنة العامة لدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . مجلة دفاتر الاقتصادية , 156-171.
25. عرفة, م. (2020). الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد الإيداري مابعد الربيع العربي حالتا تونس ومصر . سياسات عربية , 13.
26. منه, خ. (2016). حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحديات الشفافية . مركز البحوث في لاقتصاد التطبيقي لتنمية في الجزائر, 17.

27. نجادات, ع & ,.خضيرات , ع. ي .(2018) .أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على المديونية العامة في الأردن 1996-2012. Retrieved from مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب :
file:///C:/Users/anaal/OneDrive/%D8%B3%D8%B7%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8/KSA/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB/508%20%D8%AF%D8%B1%D8%B9-%D8%AA%20%D8%A7%D

28. هاجيرة ديلمي. (10, 2017). الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة. مجلة مجاميع المعرفة، 165-178.

29. Egbide, B.-C. (2012). Good Budgeting and Good Governance: A Coparative Discourse. The Public Administration and Social Policies Review, 49- 59.

30. IBP. (2019). مسح الموازنة المفتوحة. Retrieved from مسح الموازنة المفتوحة :
https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-saudi-arabia-2019-ar.pdf

31. https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-saudi-arabia-2019-ar.pdf

32. International, T. (2021). CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX. Retrieved from CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/sau

33. Nations, T. U. (2021, 04 02). دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة. Retrieved from The United Nations : https://www.un.org/ar/chronicle/article/20240

34. PROFILES, .. C. (2019). Budgetary Governance in Practice: Australia. In BUDGETING AND PUBLIC EXPENDITURES IN OECD COUNTRIES 2019 (p. 3). BUDGETING AND PUBLIC EXPENDITURES IN OECD COUNTRIES 2019 © OECD 2019.

35. Worldbank. (2020). Worldwide Governance Indicators. Retrieved from The Worldwide Governance Indicators (WGI) project: https://info.worldbank.org/governance/wgi/

الرايه الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

Governance of the public budget in the Kingdom of Saudi Arabia

Ali Abdullah Alanazi[1]*, PHD. Bassam Al Bassam

[1]*CorrespondingauthorE-mail: Aakalenizi@kfmc.med.sa*

Submission date:23/4/2022 **Accepted date:8/6/2022**

Abstract:

A country's general budget is the important tool in drawing up its fiscal policy, which is reflected in development and achieves the country's strategic, social and economic goals. This study aims to clarify the role played by public budget governance in the Kingdom of Saudi Arabia in reducing the deficit and supporting sustainability, efficiency and effectiveness in spending and benefiting from surpluses and long-term planning, after reviewing the elements of governance and its impact on the public budget and benefiting from previous studies and international experiences in Check the efficiency and effectiveness of the general budget. It is well known that the Kingdom of Saudi Arabia is going through a stage of radical change and a major transformation in the economic and administrative aspects and the war on corruption, in which transparency and control are strengthened, financial and administrative corruption is reduced, spending efficiency and community participation are raised. The study reached some recommendations and that the general budget in the Kingdom of Saudi Arabia still needs a major reform project in the stages of budget and financial allocation, transparency and efficiency in spending, as the secret of this reform lies in the application of the concept of governance to the public budget in the Kingdom.

Keywords: governance, general budget governance, general budget, Saudi Arabia.